Border Violence Monitoring Network

ILLEGAL PUSH-BACKS AND BORDER VIOLENCE REPORTS

عربي

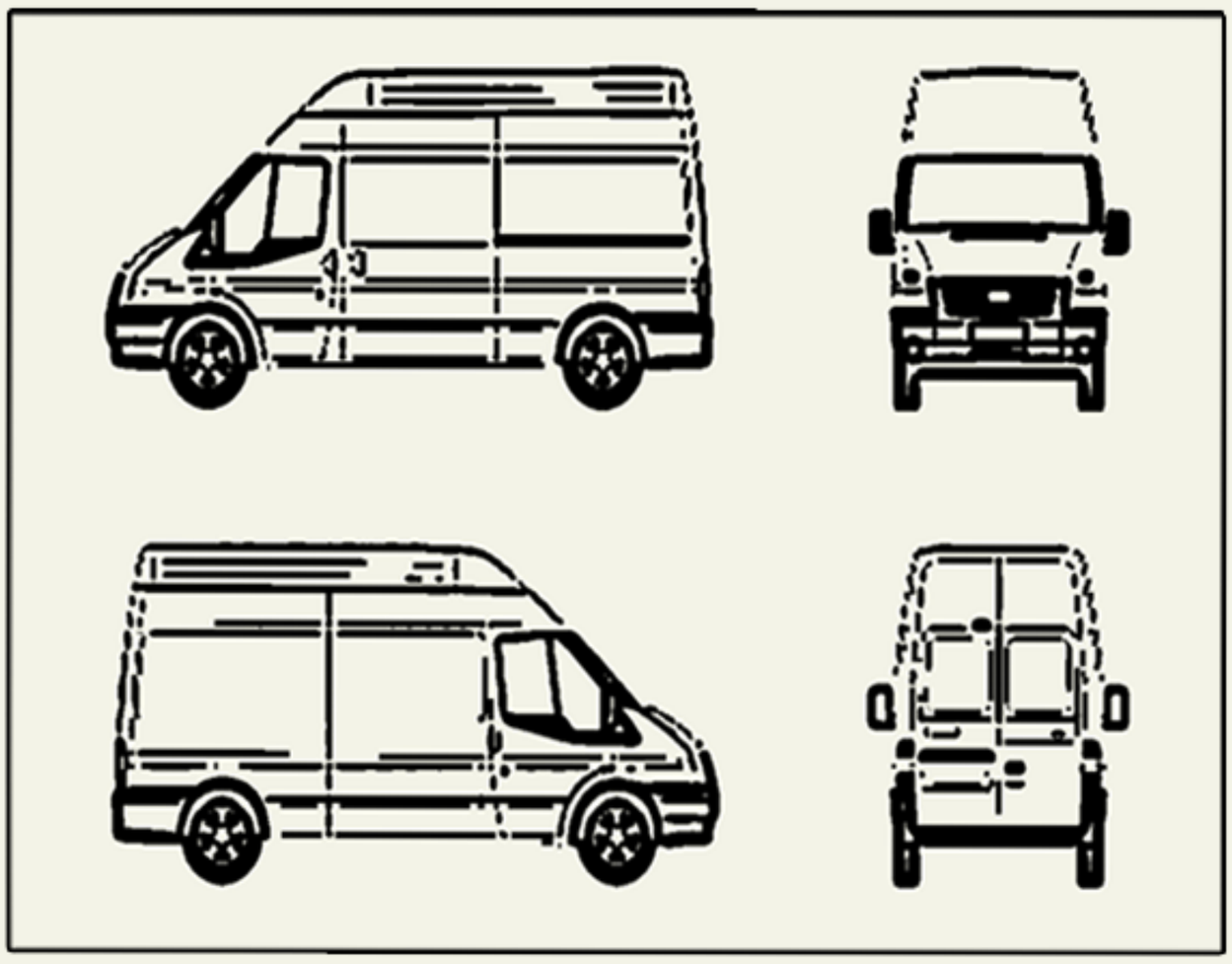

final concept designs

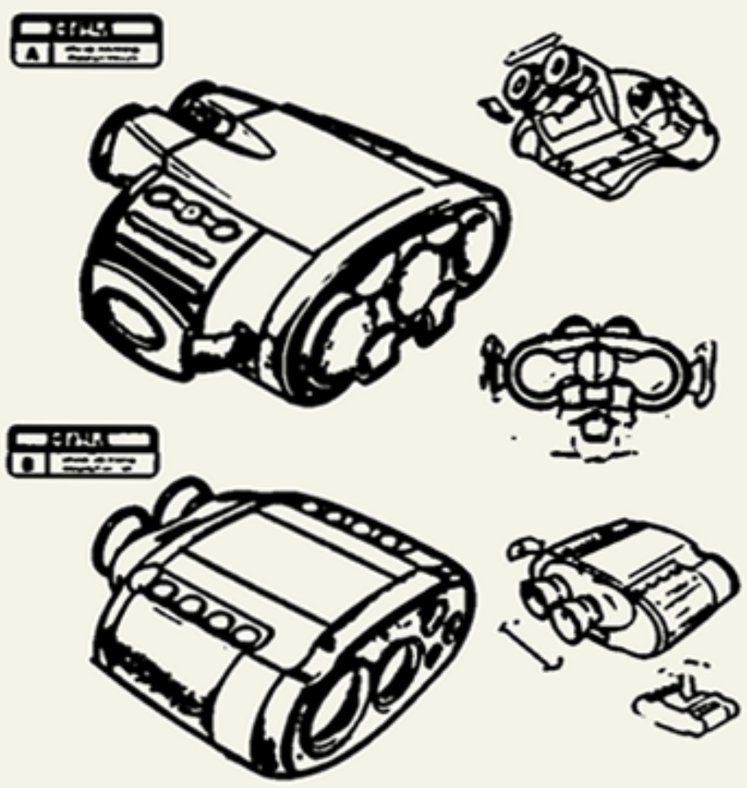

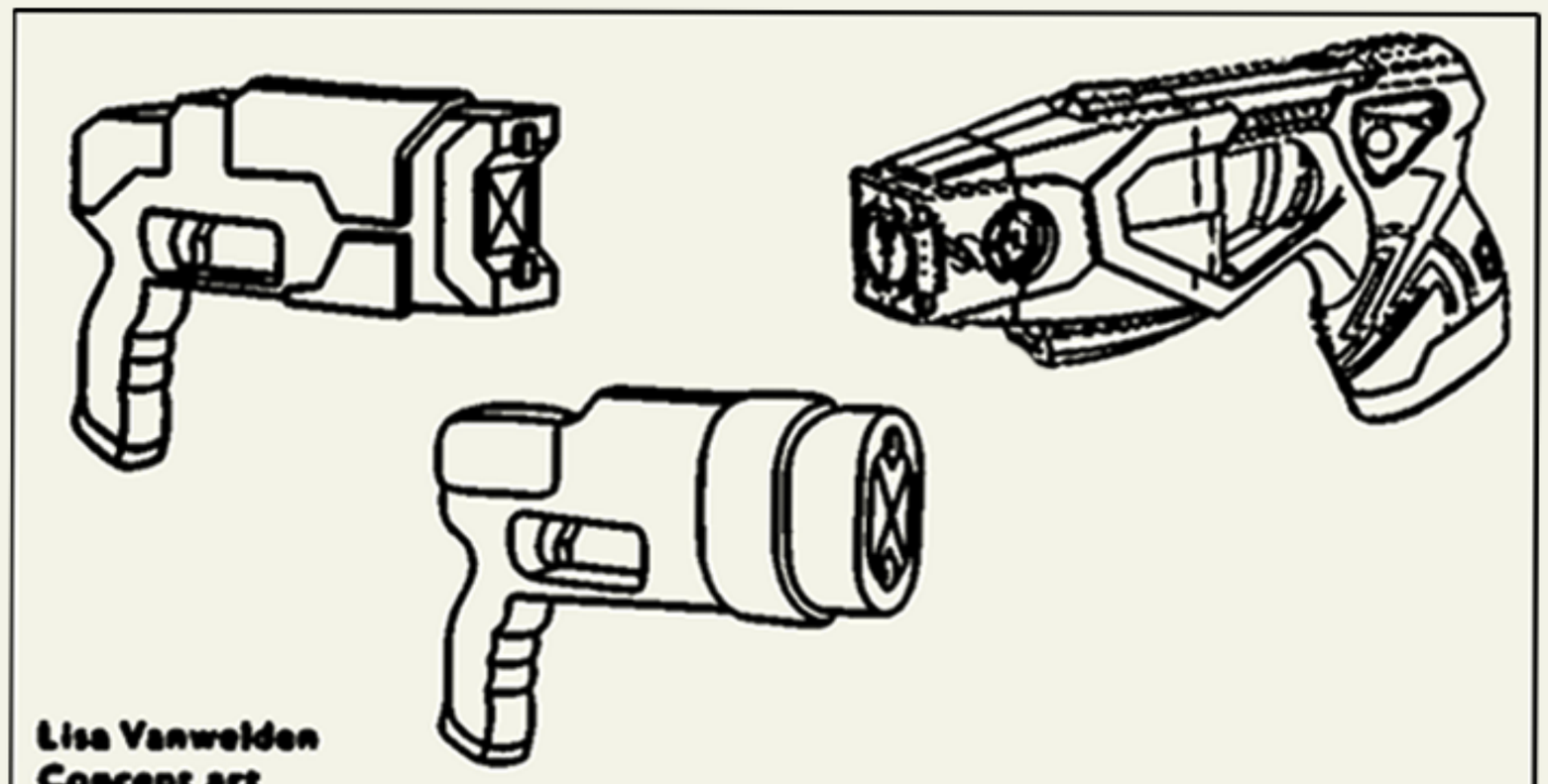

Lisa Vanwelden
Concept art
Final handcuffs design

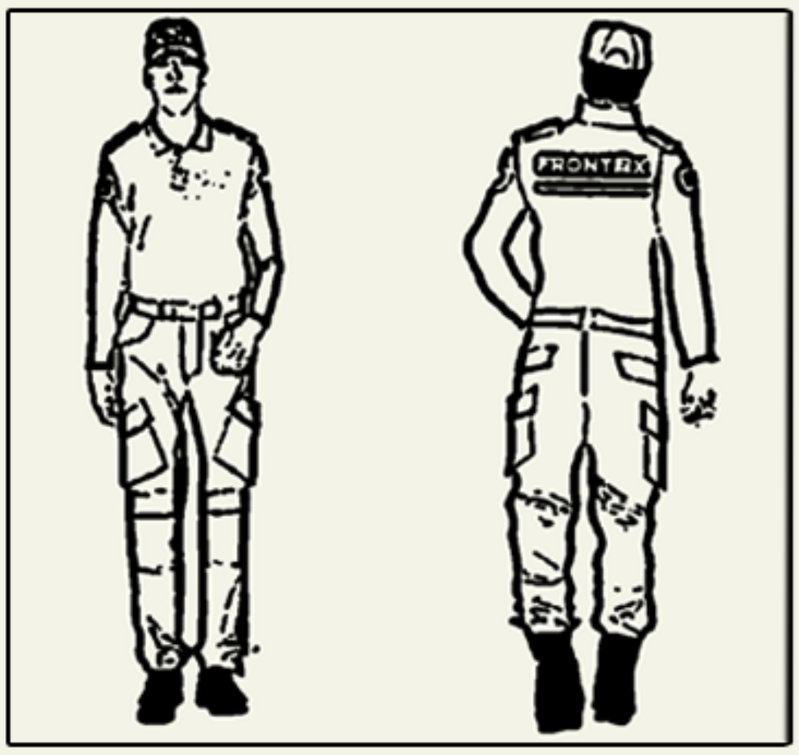

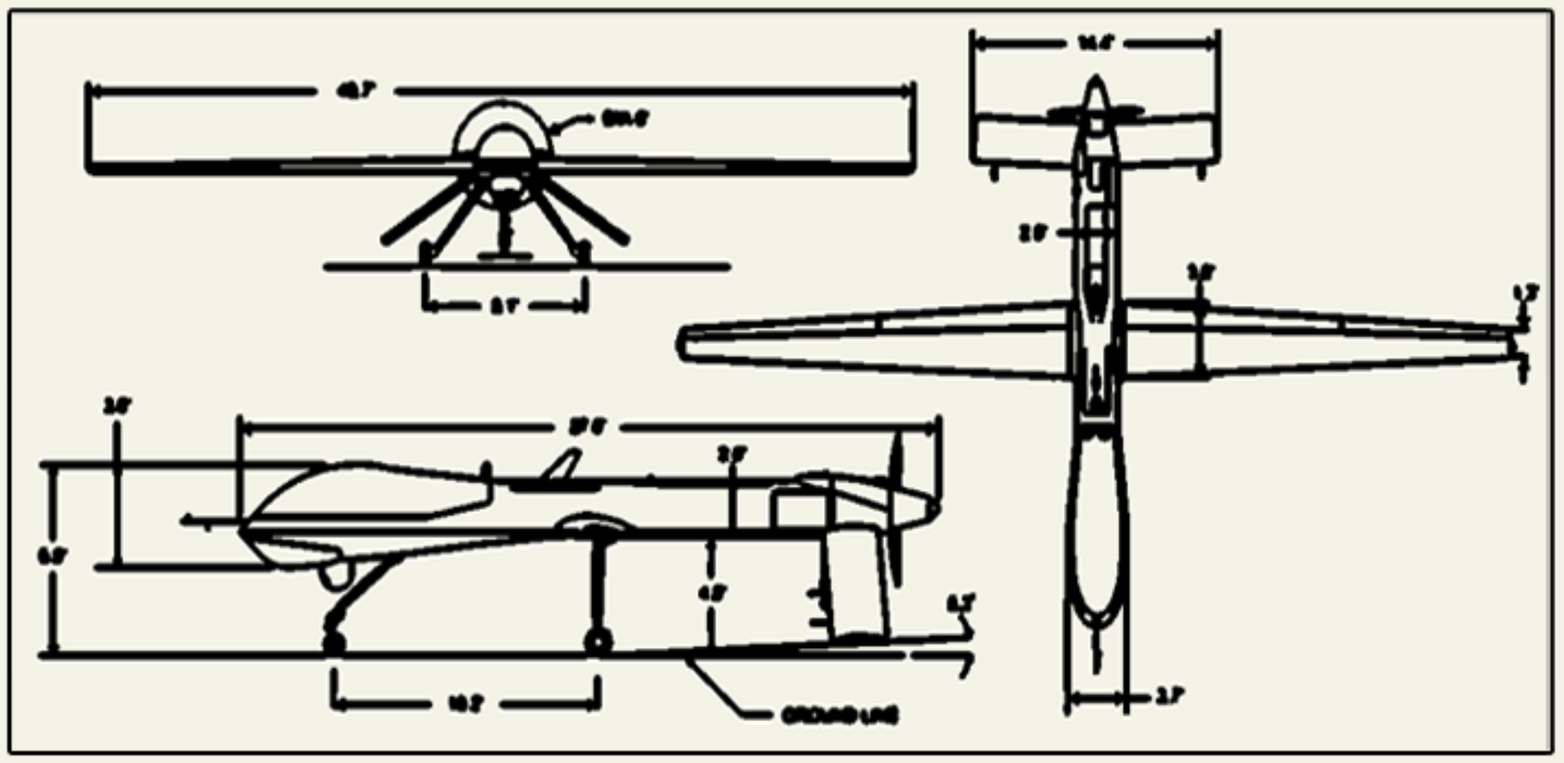

FEBRUARY 2021

BALKAN REGION

المحتويات

الملخص التنفيذي **3**

العامة **4**
شبكة التقارير 4
المنهجية 4
المصطلحات 4
الاختصارات 4

الاتجاهات في العنف على الحدود **5**
إصابات خطيرة أثناء الرد الهنغاري 5
عمليات الإرجاع القسري الجماعي من دوريس وألبانيا 6
عمليات الإزالة البحرية إلي باتراس 7
غارات على حدود بالقرب من إيزاتشيتش 8

تحديث عن الوضع في... **9**
صربيا 9
حلقات النقل الداخلي 9

البوسنة والهرسك **10**
تصاريح القرفصاء وعنف الشرطة 10
هجوم عنيف في بيهاتش 11

كرواتيا **12**
الغرق في نهر غلينا 12

إيطاليا **13**
جرم نشطاء في ترييست 13

اليونان **14**
إخلاء أماكن الإقامة في جميع أنحاء اليونان 14
ساموس: حظر السفر غير القانوني و التمنهج العنصري 15

تركيا **16**
التطورات على الحدود البرية اليونانية التركية 16

سرد التقارير ، فبراير 2021 15 **17**

هيكل شبكة الاتصال **19**

ملخص تنفيذي

في فبراير 2021 ،شبكة مراقبة العنف على الحدود < بي في أم أن > جمعت 44 شهادة ، تمثل تجربة 1133 شخصًا عبر الحدود في البلقان. يسلط هذا التقرير الضوء على أحدث الاتجاهات المتعلقة بمراقبة الهجرة ، ويقدم تحليلاً على يجسد صورة لمستوى العين للحدود العنيفة على طول الطريق من تركيا إلى إيطاليا.

كانت السمة الخاصة لعمليات الإرجاع القسري خلال فبراير هي استخدام الشرطة الحضرية كوسيلة لالتقاط وبدء عمليات الإزالة. يحلل هذا التقرير عمليات الصد التي بدأت من المدن الداخلية في ألبانيا والمجر ، ويوضح كيف أن مواقع الإقامة الخاصة هي هدف للغارات العنيفة التي تغذي مباشرة عمليات الإرجاع القسري عبر الحدود. وفي الوقت نفسه ، توفر ظروف الاستقبال في بلدان مثل صربيا و هذا التحليل يوضح الطريقة التي يمثل بها ضبط الأمن في المساحات الحضرية والعبور الداخلي التي امتدت للعنف على الحدود.

تشير التقارير الواردة من الشهر الماضي إلى مستوى عنف عالٍ باستمرار من طرف الشرطة والإستحواذ على الممتلكات المادية في نقاط العبور في جميع أنحاء المنطقة. في البوسنة والهرسك ، أفاد المستجيبون أنهم تعرضوا لهجوم من قبل ضباط كرواتيين دخلوا الإقليم بشكل غير قانوني عبر الحدود الخضراء. في هذه الأثناء ، يستمر تسليح المشهد الحدودي أيضًا ، مع وقوع المزيد من حالا الغرق في نهر جلينا الذي يقع بين البلدين. ضمن السياق الأوسع للجغرافيا المكيفة ، يبحث هذا التقرير أيضًا في المنشآت الحدودية الثابتة مثل السياج في إيفروس ، ويناقش الطريقة التي تستعملها الدفاعات اليونانية والقمع الذي يحدث على الجانب التركي من الحدود ، معابر نهرية أكثر خطورة.

كما استمر العنف الداخلي الذي يستهدف الأشخاص المتنقلين طوال شهر فبراير . كان الهجوم المروع الذي نفذه أفراد من المواطنين في مدينة بيهاتش البوسنية هو المثال الأكثر إثارة للقلق ، وأظهرت الحادثة الطريقة التي يتم بها بث أنواع العنف لإثارة المشاعر المعادية للمهاجرين في الأوساط الإجتماعية. ترتبط هذه الحوادث العلنية بشبكة من الهجمات والانتهاكات الأخرى ، كما يتضح أيضا في الإبلاغات عن من يلجؤن الى المنازل المهجورة و التي حدثت في فبراير / شباط في مقاطعة أونا سانا. يبحث هذا التقرير أيضًا في الطريقة التي تُعد فيها عمليات الإخلاء الجماعي أداة للحدود الداخلية في اليونان ، كما يظهر في الاستهداف الأخير لإيواء طالبي اللجوء.

تماشياً مع التحديثات من الطريق البري ، ينظر التقرير أيضًا في الانتهاكات المادية والهيكلية التي يواجهها الأشخاص عند نقاط العبور البحرية. يتم التركيز على كل من الوضع فيما يتعلق بعمليات الإرجاع القسري في البحر الأدرياتيكي ، والعملية الداخلية للتنميط العنصري على العبارات التي تغادر ساموس إلى البر الرئيسي لليونان. إلى جانب هذا ، يوجد مسرد للشهادات المسجلة في الشهر الماضي وتحديث هام بشأن تجريم النشطاء في تريستيا.

Border Violence
Monitoring Network

العامة

شبكة التقارير

بي في أم أن > هو مشروع تعاوني بين العديد من المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية العاملة على > طول طريق غرب البلقان واليونان ، لتوثيق الانتهاكات على الحدود الموجهة نحو الأشخاص المتنقلين. يمتلك الأعضاء قاعدة بيانات شبكة الإنترنت، تُستخدم كمنصة لجمع الشهادات عن عمليات الإرجاع القسري غير القانونية التي يتم جمعها من خلال المقابلات.

المنهجية

تعزز العملية المنهجية لهذه المقابلات الاتصال الاجتماعي الوثيق الذي يتمثل لدينا كمتطوعين مستقلين مع اللاجئين والمهاجرين لرصد عمليات الإرجاع القسري على حدود متعددة. حيث يعود الأفراد بإصابات بليغة أو قصص عن سوء المعاملة ، سيجلس أحد متطوعينا الذين يبلغون عن العنف معهم لجمع شهادتهم. على الرغم من أن مجموعة الشهادات نفسها عادة ما تكون مع مجموعة لا تزيد عن خمسة أشخاص ، إلا أن مجموعات الرد التي يمثلونها يمكن أن تتجاوز 50 شخصًا. لدينا إطار موحد لهيكل المقابلات الذي يجمع بين جمع البيانات الثابتة (التواريخ ، والمواقع الجغرافية ، وأوصاف الضابط ، وصور الإصابات / التقارير الطبية ، وما إلى ذلك) مع سرد مفتوح للإساءة.

المصطلحات

يُعد مصطلح "رد الفعل" عنصرًا رئيسيًا في الموقف الذي ظهر على طول حدود الاتحاد الأوروبي (المجر وكرواتيا) مع صربيا في عام 2016 ، بعد إغلاق طريق البلقان. يصف الإرجاع القسري غير الرسمي (بدون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة) لفرد أو مجموعة إلى دولة أخرى. وهذا يتناقض مع مصطلح "الترحيل" الذي يتم في إطار قانوني. أصبحت عمليات الإرجاع القسري جزءًا مهمًا ، وإن كان غير رسمي ، من طرف نظام الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي وأماكن أخرى.

الاختصارات

البوسنة والهرسك - BiH
كرواتيا - HR
صربيا - SRB
سلوفينيا - SLO
رومانيا - ROM
المجر - HUN
الاتحاد الأوروبي - EU
إيطاليا - ITA
ألبانيا - ALB
مقدونيا الشمالية - MNK
اليونان - GRC
تركيا - TUR

الأحداث الشائعة حول عنف الحدود

إصابة خطيرة أثناء الإرجاع القسري المجري

في فبراير ، جمع أعضاء < بي في أم أن > شهادة عن إرجاع قسري لرجل يبلغ من العمر 23 عامًا من إيران تعرض لإصابة خطيرة في ساقه خلال مداهمة الشرطة للفندق الذي كان يقيم فيه في بودابست (انظر 1.2). أفاد المدعى عليه أنه كسرت ساقه بعد أن قفز من النافذة أثناء محاولته تجنب القبض عليه من قبل الشرطة المجرية. اقتحم الضباط مكان الإقامة في منتصف الليل ، واعتقلوا حوالي 20 شخصًا من المتنقلين عبر الحدود خلال العملية باستخدام العنف الجسدي. حيث كان غير قادر على المشي بسبب السقوط ، تمكن الشخص المصاب من الاختباء خلف المبنى ، قبل أن يعود إلى غرفته بالفندق. ولدى عودته أجبره الموظفون على دفع ثمن ليلة أخرى قفل الباب الذي تم كسره من قبل الضباط أثناء المداهمة.

يبدو أن مداهمة الفنادق التي من المشتبه أنها تستضيف أشخاصًا متنقلين هي ممارسة متزايدة في جميع أنحاء المنطقة ، كما تم تحليله في قسم آخر من هذا التقرير فيما يتعلق بعمليات الإرجاع القسري من ألبانيا. ومع ذلك ، تظل العديد من تفاصيل هذه الممارسة غير معروفة وقد تختلف باختلاف البلدان والمقاطعات. على وجه الخصوص ، من غير الواضح ما إذا كان أصحاب الفنادق وأصحاب العقارات يتعاونون مباشرة مع الشرطة. ما يمكن قوله هو أن هذه المداهمات تحمل العديد من أوجه التشابه مع أشكال الشرطة الحضرية العدوانية التي تستخدمها وكالات الحدود في جميع أنحاء أوروبا من أجل اعتقال واحتجاز وإبعاد الأشخاص غير المسجلين. في حين أن هذا الجانب الحضري من عمليات الإعادة لم يتم استكشافه بعمق سابقًا ، فإن الأبحاث حول الوفيات التي تسبب فيها تنفيذ السلطات لعمليات الترحيل الرسمية ، مثل قوة الحدود البريطانية، تظهر مستويات مماثلة من الإصابات الشديدة والوفيات - مع حوادث متعددة لأشخاص يقفزون من النوافذ أو ينتحرون من أجل التهرب من الأسر والترحيل.

في هذه الحالة الأخيرة ، على الرغم من التهرب من المداهمة الأولى ، ورد أن الشرطة المجرية عادت بعد ساعتين ، واصطحبت المدعى عليه في سيارة إسعاف إلى مستشفى بيترفي. عند الوصول وبحضور مترجم ، طلب المدعى عليه اللجوء وقال له ضابط الشرطة:

"لا يوجد لجوء في المجر"

ثم تم فحص المدعى عليه وإبقائه في العنبر لمدة ثلاثة أيام ، تحت حراسة مستمرة من قبل ضابطي شرطة صادروا أجهزته المحمولة. وصف المدعى عليه كيف أن الضباط الحاضرين كانوا بمثابة بوابات رعايته ، وكان على الأطباء في الجناح أن يطلبوا الإذن في كل مرة يعطون فيها أي دواء. بعد هذه الأيام الثلاثة ، قيل له إنه بحاجة لعملية جراحية. عندما ذكر أنه لا يملك الإمكانيات المالية لتغطية التكلفة ، أُعيد إلى صربيا في صباح اليوم التالي وأجبر على دفع ثمن عكازات في طريقه إلى الحدود.

إن عمليات الإرجاع القسري ضد الأشخاص المحتاجين للرعاية الطبية ليست أحداثًا جديدة بالمرة وقد تم توثيقها من قبل < بي في أم أن > من قبل ، بما في ذلك حالة رجل مغربي أُعيد إلى تركيا عبر نهر ايفروس بينما كانت هناك قطع كبيرة من المعدن المكشوف مثبتة في ساقه و كان بحاجة إلى مزيد من الجراحة. تثير هذه التقارير تساؤلات حول دور المؤسسات المدنية الأخرى والجهات الفاعلة المجتمعية في نظام الحدود. على وجه الخصوص ، يعد غزو الأماكن الطبية مصدر قلق بالغ لأنه قد يدفع السكان المعرضين للخطر إلى التوقف عن السعي للحصول على الدعم الطبي المنقذ للحياة. إلى جانب الهجمات على الفنادق ، يزداد وزن منطقة العبور والوصول إلى الدعم ضد الأشخاص المتنقلين.

* BVMN- < بي في أم أن >

عمليات الطرد الجماعي من دوريس ، ألبانيا

ميناء دوريس على ساحل البحر الأدرياتيكي (المصدر: أخبار الخروج)

في فبراير / شباط ، وثقت < بي في أم أن > أيضًا اتجاهًا ناشئًا في مداهمات الفنادق من قبل الشرطة الألبانية ، مما أدى إلى الإرجاع القسري للمجموعات إلى اليونان. استنادًا إلى شهادات متعددة (انظر 8.1 و 8.2 و 8.3) شملت ما يقرب من 200 شخص ، وقعت هذه الأحداث في دوريس، وهي مدينة ساحلية في غرب ألبانيا. تشير القضايا إلى وجود نمط قوي: عند الفجر ، وصلت الشرطة الألبانية إلى الفندق وتم إخلاء المبنى من جميع الأشخاص المتنقلين ، و تم وضعهم في شاحنات صغيرة ، وإحضارهم إلى موقع غير رسمي على الحدود اليونانية الألبانية ودفعهم إلى الخلف نحو اليونان .

يبدو أن الموقع في مركز هذه الممارسة ، المشار إليه باسم "فندق أتلين" ، يوفر إقامة منخفضة التكلفة للأشخاص الذين يتنقلون في الجزء الجنوبي من دوروس. في أشهر الشتاء على وجه الخصوص ، يعد الوصول إلى هذا المأوى الميسور التكلفة (يقال إن غرفة تتسع لأربعة أشخاص تكلف 10.00 يورو في الليلة) شريان حياة حيوي ؛ توفير مرافق الدفء والكهرباء والغسيل

ولكن في الأسابيع الأخيرة انقلبت هذه المساحة الآمنة على ما يبدو. أثناء عمليات الإخلاء ، تجمع ضباط الشرطة الألبانية بأعداد كبيرة وشاحنات جاهزة لتحميل نزلاء الفندق ، في إشارة إلى الطبيعة المتعمدة للعمليات. بعد ذلك ، تحتجز الشرطة الأشخاص المتنقلين في الداخل ، وتسرع في خروجهم وتحرمهم من الوقت لجمع ملابسهم الشتوية وأكياس النوم والمال وحتى جوازات السفر.

لا يزال الشيء المحفز لهذه الأعمال غير واضح ، على الرغم من أن أحد المستجيبين الذين تعرضوا للإرجاع القسري من هنالك قال إن سلطات تنفيذ القانون المحلية كانت على دراية تامة بالفندق كمساحة مضيفة ، وأنه تم إجراء تدخلات مسبقة لإزالة بعض الأشخاص أثناء التنقل الذين يُنظر إليهم على أنهم مخربون . كما زعم مدعى عليه آخر أن مالك الفندق كان على اتصال مباشر بالشرطة ، على الرغم من أن هذا الرابط غير مؤكد كما هو الحال مع الحالات في المجر.

ما هو واضح بشكل واضح هو النتيجة العنيفة لهذه المداهمات. أفادت المجموعات التي تم إزالتها من دوريس أنه تم اقتيادها إلى مناطق جبلية على الحدود اليونانية الألبانية ودفعها إلى الوراء. حيث وصفت إحدى المجموعات المكونة من ثمانية أشخاص أنهم طردوا بهذه الطريقة حيث قاموا بالسير على الجليد وهم فقط يلبسون قمصان تي شيرت لمدة ثلاثة أيام، بعد أن تخلى عنها الضباط الألبان. كما استكشفت < بي في أم أن > سابقًا في مواقع حدودية أخرى ، فإن هذا يحاكي أوسع تسليحًا للجغرافيا ضد مجتمعات العبور مما يعرضهم لخطر انخفاض درجة حرارة الجسم بشكل مباشر.

يتخلل العنف كل جزء من هذه الحوادث: سواء كانت غارات الشرطة المفاجئة ، أو الإرجاع القسري الجماعي على الحدود الخضراء ، أو رحلة العودة الطويلة داخل اليونان دون ملابس مناسبة. ربما يكون الأمر الأكثر إحباطًا هو زعزعة استقرار مساحات الراحة المفترضة (مثل الفنادق / الإقامة الخاصة) ، وهو مثال آخر على امتداد عمليات الإرجاع القسري من المنطقة الحدودية المباشرة إلى المناطق الداخلية الحضرية. حيث يُعد التحقيق في هذه التغييرات من طرف العمارة المدنية ، ودورها المتزايد في حفظ الأمن والمراقبة ، أمرًا أساسيًا لفهم الطريقة التي تتداخل بها عمليات الإرجاع القسري مع المجالات الأخرى للشرطة والقمع ضد الأشخاص المتنقلين.

عمليات النقل البحري إلى باتراس

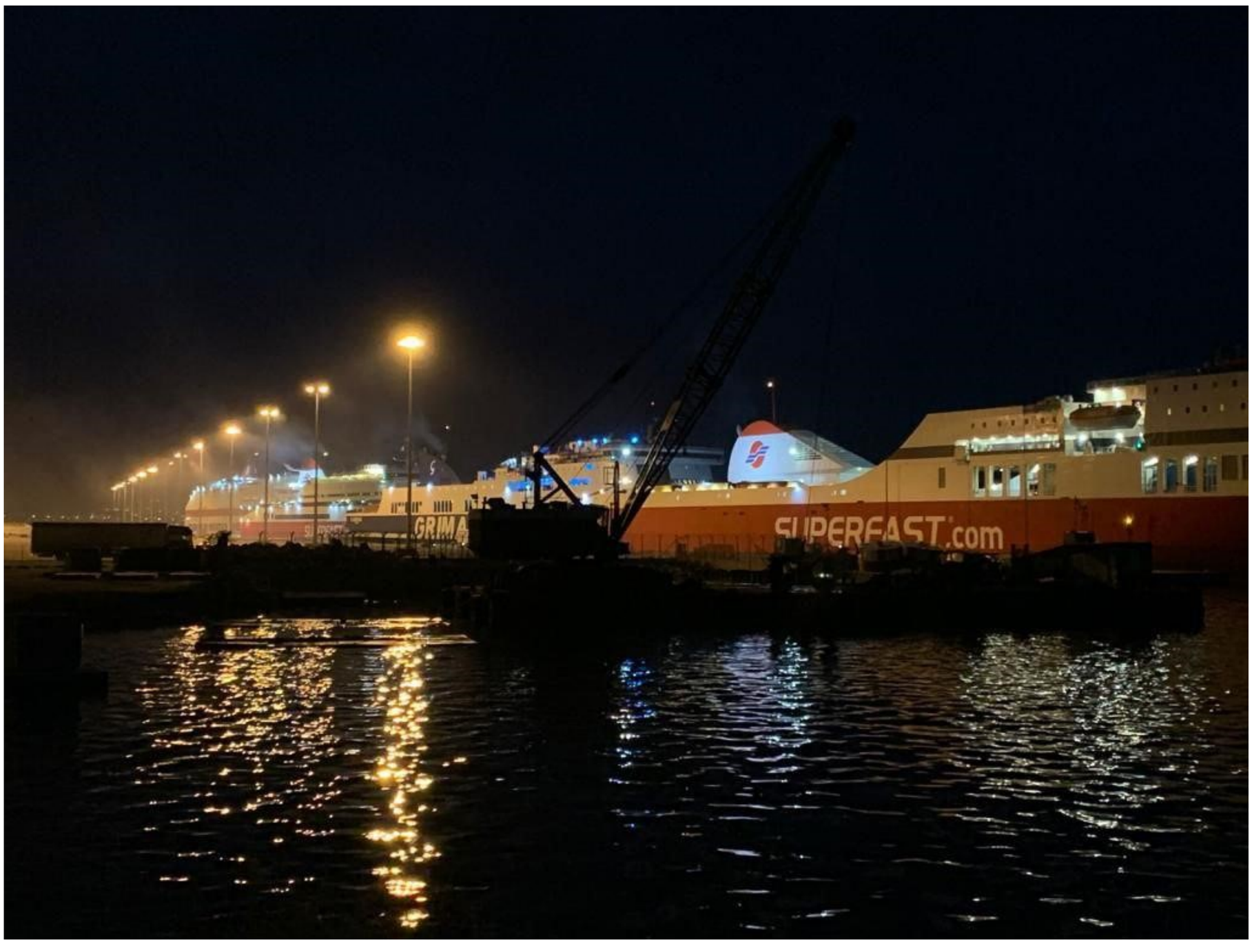

أرست سفينة فائقت السرعة في البحر الأدرياتيكي (المصدر: BVMN):

في باتراس ، بدءًا من بداية العام الجديد ، كانت هناك بعض التغييرات خاصة فيما يتعلق بمحاولة عبور الحدود إلى إيطاليا ، وقمع هذه الأعمال ، وبالتالي أيضًا في نهج مجتمعات العبور لهذه الممارسة. في الواقع ، منذ شهر يناير ، انخفض عدد الأشخاص الذين وصلوا إلى إيطاليا بشكل كبير ، مع نافذة واحدة مدتها 20 يومًا لم تشهد سوى ثلاث عمليات عبور ناجحة. ويرجع سبب ذلك إلى عودة ظهور الأساليب القمعية التي تستخدمها السلطات اليونانية داخل الميناء ، والتي أدت بدورها إلى خلق جو من الخوف العام وانعدام الأمن. في بعض الحالات ، أدى ذلك أيضًا إلى زيادة عمليات التسجيل أو طلبات اللجوء داخل اليونان من قبل مجتمع العبور في باتراس ، بسبب القلق المتزايد بشأن إمكانية العبور في البحر الأدرياتيكي.

حتى خلال فترة الهدوء في المعابر ، تم تسجيل حالة إرجاع قسري من باري إلى باتراس في فبراير (انظر 7.1). تمكن المدعى عليه ، وهو قاصر أفغاني ، من النزول من السفينة "سوبر فاست" التي استقلها في اليونان ، لكن الشرطة الإيطالية أوقفتها فور وصولها في حديقة بمدينة باري. تم تفتيشه من قبل الضباط والتعرف عليه من خلال بطاقته البيضاء الصادرة في اليونان. بعد ذلك ، احتُجز القاصر في مركز الشرطة لفترة وجيزة ، وأُجبر على التوقيع على وثائق باللغة الإيطالية دون حضور مترجم. على الرغم من طلب اللجوء ، تم تجاهل المدعى عليه ، وشعر أن الضباط استغلوا عدم قدرته على التحدث باللغة الإنجليزية

في الأسابيع الأخيرة ، كان هناك تحول جزئي ، حيث شهد الجزء الأخير من فبراير / شباط مزيدًا من الأشخاص الذين يحاولون الوصول إلى المعابر. ومع ذلك ، فقد خففت هذه النظرة أيضًا من خلال الاستمرار المزعوم في عمليات الإرجاع القسري الداخلية العميقة من مدن الموانئ الغربية لليونان إلى تركيا. تشير الأدلة القصصية التي شاركها أحد الأطفال القاصرين إلى أنه في الأشهر الأخيرة ، تم الاستيلاء على المزيد من الأشخاص في ميناء إيغومينيتسا وتم دفعهم شرقًا عبر البر الرئيسي اليوناني إلى تركيا. يُقترح أيضًا أن بعض الأشخاص المتأثرين في هذه العملية قد تعرضوا أيضًا لحالات إرجاع قسري من إيطاليا ، مما يجعل هذه الأحداث سلسلة طويلة من عمليات الدفع. يحظى خطر الاعتقال والإبعاد إلى تركيا من غرب اليونان بالأولوية ، مع قضية من إبعاد مايو 2020 توضح بالتفصيل الطريقة التي تم بها إجلاء الأشخاص من إيغومنيتسا ، حتى أولئك طالبي اللجوء الذين يحملون بطاقات بيضاء .

التوغلات الحدودية بالقرب من إيزاشيتش

لى الرغم من تزايد العنف وعمليات على طول الحدود الكرواتية ، لا يزال الأشخاص في بيهاتش (البوسنة والهرسك) يحاولون العبور بحثًا عن حياة أفضل في الاتحاد الأوروبي. في 21 فبراير ، كانت مجموعة تحاول القيام بهذه الرحلة ، وتوقفت للاستراحة في الغابة بالقرب من المنطقة الحدودية في إيزاشيتش ، حيث كانوا عازمين على تحقيق مرادهم . في حين إنتظارهم حلول الظلام. عند الغسق ، أذهلهم طلق ناري ورأوا عشرات من ضباط الشرطة الكرواتيين يرتدون الزي الأسود والأقنعة يدخلون الأراضي البوسنية من ثلاث نقاط مختلفة. هرب أفراد المجموعة ، التي خافت من الرصاص ، حيث توجهو عائدين نحو بيهاتش ، تاركين وراءهم كل متعلقاتهم الشخصية. وبحسب المدعى عليه ، فإن الضباط ، الذين يتطابق زيهم العسكري مع وصف فرقة أنترفنتنا ، ألقوا القبض على شخصين من المجموعة قبل أن يتمكنوا من الهروب وضربوهما داخل الأراضي الكرواتية. ذكر المدعى عليه أن الشخصين قد عادوا إلى المنزل المهجور الذي كانوا يلجئون إليه في الأيام التالية ، وتعرضوا لإصابات جسدية خطيرة من عملية الإرجاع القسرية هته الأخيرة.

ليست هذه هي المرة الأولى التي تقع فيها حوادث حيث تتوغل الشرطة الكرواتية في الأراضي البوسنية. في عام 2019 ، أفاد مواطنون محليون في منطقة بوليانا بأن الضباط الكرواتيين أطلقوا النار عبر الحدود أثناء مطاردة مجموعة من 27 شخصًا أثناء التنقل. كما أظهر تقرير صادر عن مؤسسة < بي في ام آن >، والذي أيد تحقيق أجرته بوابة الأخبار زورنال ، ضباطًا مسلحين يطاردون مجموعات عبور عبر الحدود ، مما أدى إلى مشاجرة مع شرطة البوسنة والهرسك. وفي انتهاك أكثر صراحة ،عن وجود ضباط شرطة كرواتيين يرتدون ملابس مدنية وردت أنباء في منطقة كازين. على الرغم من حقيقة أن القانون الحالي ينص على أنه لا يجوز لأي ضابط شرطة أجنبي في مركبة رسمية ، دخول أراضي البوسنة والهرسك دون سابق إنذار ، غالبًا ما تحدث مثل هذه الحوادث مع القليل من الإجراءات المتخذة ضد السلطات الكرواتية.

على عكس هذه الحالات السابقة ، فإن التوغل الأخير للضباط الكروات في أراضي البوسنة يمثل تصعيدًا جديدًا لممارسات الإرجاع القسري . وبدلاً من دفع الأشخاص المتنقلين إلى الأراضي البوسنية ، يبدو أن السلطات الكرواتية قامت بإستباق الرد . في هذه العملية ، لم تنتهك شرطة الموارد البشرية الأراضي البوسنية فقط قبل حدوث اي عبور حدودي ، ولكن يبدو انها ، في مفارقة مريرة ، جلبت أشخاصًا أثناء التنقل إلى الأراضي الكرواتية من أجل إلحاق الأذى بهم جسديًا قبل دفعهم. الى الخلف. إن ممارسة الشرطة الكرواتية بشكل انتقائي وتجاهل قواعد الحدود من أجل تسهيل نظام الاستبعاد الممنهج الخاص بالاتحاد الأوروبي ، والذي غالبًا ما يكون فيه انتهاك صارخ للقانون الدولي ، هو علامة واضحة على أن هذه القواعد تعمل في المقام الأول على تعزيز هياكل السلطة القائمة.

انترفنتا - Interventna*
زورنال - Zurnal*

تحديث عن الوضع في... صربيا

حلقات النقل الداخلي

لوك منتزه لوفيتش في بلغراد (المصدر: zvucnamapabeograda)

ليس من الصعب إكتشاف من ، من بين الأشخاص المتنقلين الذين يتجمعون في <بارك لوك شلوفشة > في بلغراد بصربيا ، عادوا مؤخرًا من الحدود الرومانية. مشى البعض لمدة 24-36 ساعة ،حيث كانت أحذيتهم بالية وسراويلهم مغطاة بالطين. يعود آخرون إلى بلغراد بسيارات أجرة كانت تنتظرهم في البلدات الصربية على طول الحدود ويتقاضى السائقون مبالغ باهظة مقابل رحلة العودة إلى المدينة. قلة منهم يرتدون سترات ، لأن الشرطة الرومانية غالبًا ما تأخذ السترات و يحرقونهم (انظر 2.1)، قبل إعادتهم إلى صربيا. كلهم تظهر عليهم علامات الإرهاق والتعب.

بغض النظر عن مدى قوة الصدمة التي تعرضوا لها ، يظل الهدف هو التعافي بأسرع ما يمكن والعودة إلى الحدود مرة أخرى. و يتضمن ذلك من بين أمور أخرى ، الحصول على سترة وزوج مناسب من الأحذية ، بالإضافة إلى هاتف (لمن يستطيع تحمله). أولئك الذين لديهم الوسائل للقيام بذلك يمكنهم تجربة "اللعبة" مرتين في الأسبوع. حيث يجعل هذا عملية الإرجاع القسري أكثر دورية واستنزافًا.

في الفترة الفاصلة ، يأخذ الناس ما يستطيعون من الراحة في ملاجئ مرتجلة حول المدينة. يفضل عدد كبير من مجموعات العبور البقاء في بارك لوك وحول محطة الحافلات في بلغراد البقاء خارج المخيمات الرسمية. حيث أن معظمهم يجلس حول المنتزه ، أو حتى تحت الجسور ، للأيام القليلة الضرورية لاستعادة العناصر المسروقة أو المدمرة من قبل الشرطة الرومانية.

هذا التحول ليس سريعًا ، ومع ذلك ، بالنسبة للأشخاص الذين عانوا من إصابات على الحدود - غالبًا ما يتسبب في أضرار دائمة لحركاتهم. لسوء الحظ ، ليس من النادر رؤية كسور في القدمين أو إصابات في الساق ، مما يجبر الناس على الإقامة لفترات طويلة في بلغراد. مع الوصول الصعب للغاية إلى الرعاية الصحية ، غالبًا ما يكون التعافي جزئيًا فقط ، وأطول وأكثر إيلامًا مما ينبغي. الحرمان المادي ، ونقص السكن الملائم ، والحواجز التي تعترض التنقل الداخلي ونقص الدعم الطبي ، كلها تشكل ملامح للعنف البطيء المتمثل في عمليات الإرجاع القسري ، والتي تشعر نفسها بفترة طويلة بعد الحادث.

*Park Luke Ćelovića -<بارك لوك شلوفشة >

البوسنة والهرسك

تصاريح المباني المهجورة وعنف الشرطة

لوك منتزه لوفيتش (المصدر: في بلغراد zvucnamapabeögrada)

عند شروق الشمس يوم 24 فبراير ، في بيهاتش ، تم إخلاء كبير آخر من قبل القوات الخاصة المحلية بالتنسيق مع دائرة الشؤون الخارجية في البوسنة والهرسك <أس أف أ>. ذهب ضباط القوات الخاصة إلى مبنيين مهجورين ، يُعرفان <باسم <كراجينل ميتال
و <دوم بنزينرا> ، بشاحنات سوداء وسيارات من نوع <جيب > تابعة للشرطة وخمس حافلات ، وقاموا بإخراج مئات الأشخاص الذين كانوا يستخدمونها كمأوى مؤقت. حيث تم نقل حوالي 200 شخص إلى مخيم ليبا ، و الذي منذ اندلاع الحريق في ديسمبر / كانون الأول أصبح تحت الإدارة المباشرة لإدارة الشؤون الخارجية.

صرح الناطق باسم شرطة مقاطعة أونا سانا <أو أس سي> ، على <جيلجديتش> ، أن الانتقال إلى ليبا كان بمثابة إجراء تم اتخاذه لضمان ظروف معيشية أفضل لمجتمع العبور الذي أجبر على العيش في مبانٍ سيئة . وأضاف شيليتش أنه سيتم إيواء الناس في مخيم ليبا "حيث يتم تزويدهم بالوجبات الساخنة والملابس والأحذية ، وظروف المعيشة الملائمة في المناطق المدفأة والرعاية الطبية ومناطق النظافة الشخصية". لكن الظروف في مخيم ليبا ليست أفضل مما هو عليه في المباني المهجورة . المخيم مكتظ ، والعديد من الخيام تفتقر إلى الأسرة والوجبات المقدمة غير كافية. و فيما يتعلق بالظروف الصحية ، هناك أيضًا عجز كبير ، حيث لا يوجد سوى اثني عشر مرحاضًا كيميائيًا لأكثر من ألف شخص. ولكن بصرف النظر عن وسائل الراحة السيئة ، فإن المخيم يجسد أيضًا إفتقار الإستقلالية التي تدفع الكثيرين إلى الإقامة في المباني المهجورة - تجنبا لسيطرة الإدارة الاتحادية والشرطة على الوصول والمساحة والموارد.
أولئك الذين نُقلوا إلى ليبا في أواخر فبراير في منطقة بالقرب من مكتب <أس أف أ> ، بينما تم تسجيل البعض للحصول على بطاقات هوية المعسكر. ولكن بحلول وقت متأخر من صباح نفس اليوم ، سلك معظمهم الطريق إلى بيهاتش وعادوا إلى أماكن المباني المهجورة . ومع ذلك ، لاحظ المراقبون أنه في أعقاب ذلك ، تم تنفيذ زيادة كبيرة في الضوابط. فعلى سبيل المثال ، المصنع المهجور في كرايينا ميتال ، كان تحت سيطرة الشرطة المحلية والقوات الخاصة لأيام حيث قاموا بمنع الصحافة والمنظمات الإنسانية والناشطين من الدخول.

*SFA - <أس أف أ>
* Dom Pensioniera - <دوم بنزينرا>
*Jeep - < جيب>

ي حين أن حجم عمليات الإخلاء هذه كان كبيرًا ، إلا أنها ليست حوادث جديدة ولا منعزلة. عبر المنطقة الحدودية ، و يواجه الأشخاص المتنقلون ضغوطًا مستمرة على وصولهم إلى المأوى ، مع وقوع العديد من حالات عنف الشرطة أثناء المداهمات على المباني المهجورة. حادثة واحدة سجلتها < بي في أم أن > في 21 يناير حيث توضح هذه الانتهاكات بشكل واضح . مجموعة من 17 رجلاً وقاصر (من اليمن والمغرب) كانوا ينتظرون في منزل مهجور في المنطقة الحدودية ، يستريحون قبل أن يتوجهوا إلى كرواتيا. وفجأة ، وصلت سيارتا شرطة تحملان ضابطين بوسنيين يرتديان زيا أسود اللون واثنان من رجال الشرطة في ملابس مدنية. حيث أمر الضباط هؤلاء المتواجدين بالمنزل المهجور بدفع 50 يورو لكل منهم ، قبل سرقة بنوك الطاقة والهواتف - تلك الجيدة التي وضعتها الشرطة في جيوبهم ، والأخرى السيئة التي دمروها. كما فتش الضباط الناس بحثاً عن أسلحة ووجدوا مقص أظافر يملكه القاصر. وصف المدعى عليه كيف عاقبه الضباط لحيازته هذا "السلاح" بضربه لدرجة أنه فقد وعيه حسبما ورد في تصريحه . وعندما طلب رفاقه مساعدة القاصر ، لم يقم الضباط بالمساعدة وصرخوا "سننهي عليك!"، حيث وجهوا المسدسات إلى المجموعة.

ثم أمروهم بخلع ملابسهم والاستلقاء على الأرض وأيديهم إلى خلف رؤوسهم. وهم مستلقون على هذا الوضع ، شرعت الشرطة في ضربهم على ظهورهم باللكمات والهراوات. أثناء قيامهم بضرب وإهانة الناس على الأرض ، قال المدعى عليه إن ضباط الشرطة كانوا يرقصون ويغنون ، و يستمدون المتعة من الموقف.

بعد رحيل الشرطة ، استلقينا هناك لمدة 15 دقيقة أخرى" دون أن نتحرك لأننا كنا خائفين لدرجة أننا إذا بدأنا في التحرك ، فسيعودون إلينا ويعاقبوننا على التحرك".

هذه الحوادث تظهر أن ممارسات الإخلاء لا تهدف إلى توفير ترتيبات معيشية أكثر استدامة للناس الضعفاء ، ولكن يُفهم بشكل أوضح على أنه عنف مصمم لجعل الحياة لا تطاق للأشخاص المتنقلين.

هجوم عنيف في بيهاتش

في 10 فبراير 2021 ، تعرض رجلان لهجوم وحشي في بيهاتش من قبل مجموعة محلية ادعى أعضاؤها أنهم "ينتقمون" من صدام وقع في وقت سابق بين أفراد مجتمع العبور والسكان المحليين. كان ألفير غفيريتش من بين السكان المحليين الذين شاركوا في القتال السابق ، وزُعم أن شقيقه ميرهاد غفيريتش كان يبحث عن "العدالة" عندما قاد مجموعة أخرى في هذا الكمين المروع. وطبقاً للمحققين، فإن ميرهاد غفيريتش كان لديه بالفعل سجل إجرامي ، حيث سبق إدانته ومحاكمته بتهمة "السلوك العنيف" و "محاولات تهريب المهاجرين".

في مقطع فيديو المعتدون ووصفه في التقاط مقال استراغا، من الممكن التعرف على "خمسة أشخاص على الأقل يضربون اثنين من المهاجرين ، الذين يتوسلون للمساعدة ، بقبضاتهم وأرجلهم وهراواتهم". قال الرجل: "أستضرب أطفالنا؟" ، بينما كان يسجل أحد الضحايا وهو ملقى على الأرض. حيث تبرز الطبيعة الأدائية لهذا الحادث ، و التي تم تسجيلها بالهواتف ونشرها لاحقًا على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل المهاجمين أنفسهم ، مع رسالة مفادها: "أولئك الذين يدافعون عن المهاجرين في الأماكن العامة يجب أن يروا ذلك".

لا تقتصر أعمال العنف المتطرفة مثل هذه على البوسنة والهرسك فقط. ففي مايو 2020 بصربيا، قاد رجل سيارته إلى مركز استقبال المهاجرين في أوبرينوفاتش (بلغراد) ، وقام بتصوير نفسه على الهواء مباشرة على فيسبوك بينما كان يصرخ برسائل عنصرية ضد الأشخاص المتنقلين. بالإضافة إلى ذلك ، يجب فهم حوادث العنف الداخلي من قبل المواطنين في سياق العنف المنهجي الذي تمارسه السلطات ضد الأشخاص المتنقلين داخل البلدان وفي المناطق الحدودية على حد سواء. يخدم هذا السلوك السلطات في إضفاء الشرعية على أعمال الحراسة. كما ذكرت ترانسبلكنسكا سوليدرنرصت>، فإن من دواعي القلق الجاد والمستمر لحقوق الإنسان والعدالة كالتالي:

لم يُعاقب أي شخص مسجل في إقليم كانتون أونا سانا ، و" أيضًا في أجزاء أخرى من البوسنة والهرسك ، حتى الآن للعنف ضد المهاجرين. هل هذا يعني أن السلطات تدعم العنف ضد المهاجرين؟

<كراجينل ميتال> - Krajina Meta*
<أو أس سي> - USC*
<جيلجديتش> - Šiljdedić*
ترانسبلكنسكا سوليدرنرصت - Transbalkanska Solidarnorst*

كرواتيا

تغرق في نهر جلينا

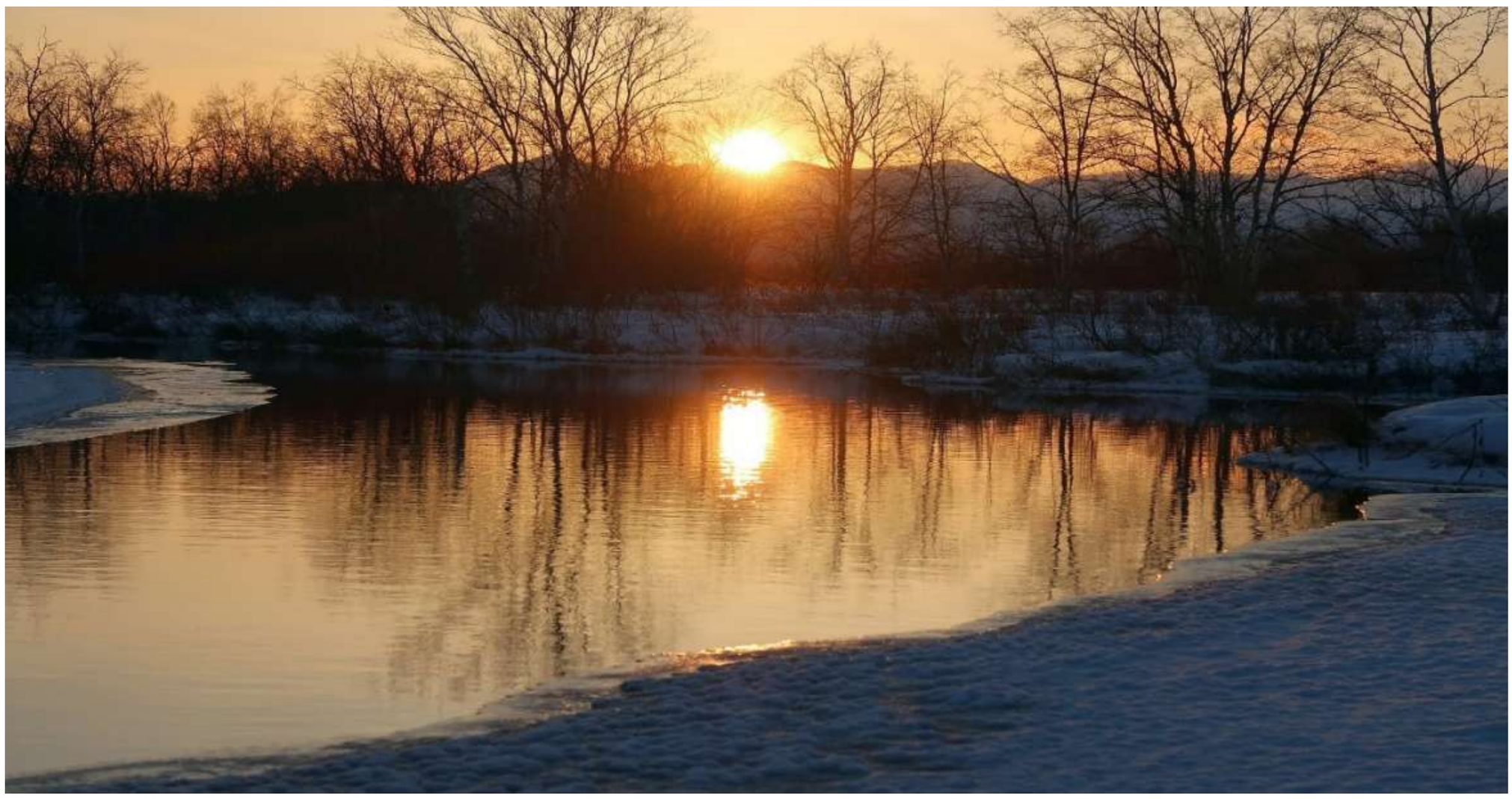

نهر غلينا المتاخم للموارد البشرية والبوسنة والهرسك , يجب النظر إلى المصدر(: Total Croatia News)

في 14 فبراير 2021 ، تم العثور على جثة شخص تركي في نهر جلينا ، الذي يمثل جزءًا من الحدود بين كرواتيا والبوسنة والهرسك. كما ذكرت توتال كرواتيا نيوز، كان الرجل من بين مجموعة عبور حاولت عبور نهر غلينا قبل ليلتين. حيث جعل الظلام الليلي من الصعب قياس عمق المياه. بالإضافة إلى ذلك ، ربما تكون درجات الحرارة المنخفضة للغاية قد ساهمت في وفاة الرجل. وعثر المسؤولون الكرواتيين على جثته في نهاية المطاف وتم تسليم القضية إلى مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك.

في 14 فبراير 2021 ، تم العثور على جثة شخص تركيخلع الملابس وحرقها بشكل متكرر يزيد من خطر انخفاض حرارة الجسم والأمراض الناجمة عن هذه الأفعال لمجموعات العبور - وهو خطر يتفاقم بسبب درجات الحرارة في فصل الشتاء. لم تكن هذه الوفاة الأخيرة حادثًا مأساويًا. وقد نجم عن تفاعل بيئة معادية في البوسنة والهرسك وممارسات حدودية وحشية من قبل السلطات الكرواتية.

هذه الوفاة المأساوية التي كان من الممكن تجنبها تمامًا في سياق الكارثة التي يمكن الوقاية منها بنفس القدر والتي تحدث في مقاطعة أونا سانا الشمالية الغربية في البوسنة والهرسك. بعد إغلاق معسكر بيرا في بيهاتش ، واندلاع هائل مدمر في حريقفي ليبا، تدهور الخدمات الطبية وأنظمة الدعم الأخرى في جامعة جنوب كاليفورنيا ، أصبح عدد الأشخاص المتنقلون يتقلص باستمرار داخل الكرفانات. بالنسبة للكثيرين ، مما يعني هذا استمرار المحاولات لعبور الحدود مع كرواتيا ، على الرغم من تحديات الشتاء الإضافية. أثناء وبعد عبور والممارسات من قبل السلطات الكرواتية، وخاصة الخوف الدائم الحضور <بوش باكس> ، حيث يجبر الناس على اساس التحرك على طول مسارات نائية أكثر من أي وقت مضى ، مما دفع العديد من المجموعات عبور فورد الأنهار بدلاً من عبور الجسور ، حتى لو كان أعضاء المجموعات غير قادرين على السباحة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن قيام المسؤولين الكروات بخلع ا

*Pushbacks - <<بوش باكس>>

إيطاليا

جرم نشطاء في تريستا

في تريستا ، فجر 23 فبراير 2021 ، اقتحمت الشرطة الإيطالية منزل جيان أندريا فرانشي ولورينا فورناسير ، والذي يعمل أيضًا كمقر لجمعية <لينيا دي اومبرا - او دي وي> ، والتي تعمل منذ عام 2019.التي شاركت في دعم الأشخاص المتنقلين القادمين من طريق البلقان. أخطر الضباط جيان أندريا المتهم بالمساعدة في الهجرة غير الشرعية من أجل الربح ، والتي تمثل إهانة لا أساس لها من عمل لينيا ديمبرا وجزءًا من اتجاه أوسع لتجريم التضامن.

وصادرت السلطات هواتف وكمبيوتر وقرص صلب بالإضافة إلى بعض دفاتر المحاسبة الخاصة بالجمعية. تركز الاتهام على حلقة تعود إلى يوليو 2019 حيث ساعد جيان أندريا عائلة كردية إيرانية ، كانت موجودة بالفعل في تريست ، من خلال الترحيب بهم في منزله ومساعدتهم على سحب الأموال التي يرسلها الأقارب عبر خدمة ويسترن يونيون.

أثار الغضب الذي شعرت به بعد هذا الهجوم المشين موجة من التضامن تجاه جيان أندريا ولورينا ولينيا دومبرا من جميع أنحاء إيطاليا ومنطقة البلقان. وبنفس التهم ، يمكن التحقيق مع آلاف الأشخاص الذين يتضامنون مع الأشخاص المتنقلين للحصول على إيماءات بسيطة للمساعدة. في الحقيقة ، مداهمات الشرطة للنشطاء هي ظاهرة متنامية ، وتكررت مساء الأول من مارس / آذار ، عندما كان أربعة أعضاء من ميديتيرانيا - وهي الجمعية التي تمتلك قارب الإنقاذ ماري جونيو اتُهم- بمساعدة الهجرة غير الشرعية والتحريض عليها.

حتجاجًا على تجريم التضامن ودعمًا لجيان أندريا وأربعة من أعضاء البحر الأبيض المتوسط ،جمعية <لينيا دي اومبرا - او دي وي>أطلقتبيانًا جمع ما يقرب من 1200 توقيع في أربعة أيام فقط. جنبا إلى جنب مع <ا اس جي اي> وكاترينا بوف ، الممثل القانوني المعين ، يجري حاليا إعداد الدفاع القانوني للناشط في تريستيا. وكما أشار جيان أندريا في بيان، فإن هذه معركة سياسية في الأساس ، وليست معركة قائمة على تطبيق القانون.

<لينيا دي اومبرا - او دي وي> - Linea d'Ombra ODV *
<ا اس جي اي> - ASGI *

اليونان

إخلاء المساكن في جميع أنحاء اليونان

الناس في شوارع كورينث
((المصدر:تجمع كورنث الشعبي

مع انتهاء برنامج فيلوكسينيا، الذي استضافته المنظمة الدولية للهجرة من خلاله طالبي اللجوء / اللاجئين في أثينا ثيسالونيكي، أصبح وكورنث 6898 شخصًا معرضين الآن لخطر الإخلاء. العديد من أولئك الذين تم إيوائهم داخل هذه المباني هم في المراحل النهائية من إجراءات اللجوء ، في انتظار بطاقات الهوية ووثائق السفر الخاصة بهم. قد تستغرق عملية الحصول على مثل هذه المستندات شهورًا إن لم يكن سنوات ، مما يجعل الأمر أكثر تعقيدًا بالنسبة للأشخاص للعمل بشكل قانوني أو استئجار شقة أو الحصول على تأمين صحي. عالقون في مأزق إداري ، وغير قادرين على مغادرة اليونان ، معاقون بسبب الإخفاقات الهيكلية التي تجعل من الصعب الاندماج والاكتفاء الذاتي في اليونان ، فإن خطر التشرد في الشوارع والمزيد من الاستغلال مرتفع بشكل خطير.

قرب نهاية فبراير / شباط ،تم إخلاء العديد من فنادق المنظمة الدولية للهجرة بالقوة في ثيسالونيكي وأثينا. وأجبر الناس على الذهاب إلى أثينا بالباصات ، وقيل للناس في بعض الحالات من قبل موظفي المنظمة الدولية للهجرة "اذهب الى ميدان فيكتوريا [أثينا] و قم بالاحتجاج"، منوها إلى حالة مشابهة وقعت في صيف عام 2020، عندما احتلت مئات العائلات الساحة ، وتعرضت بشكل روتيني للهجوم من قبل الشرطة. في أثينا ،و تم إخلاء فندق <اشيليون> بالقوة ، حيث قامت الشرطة بسحب أولئك الذين رفضوا المغادرة.

عطلة نهاية الأسبوع في 26 فبراير ، نامت عدة عائلات أخرى في ساحة فيكتوريا. مع ازدياد عدد العائلات في الميدان من الجمعة إلى الأحد ،تواجد الشرطة والمضايقات ازداد ضد الأشخاص المتنقلين والمتضامنين. ليلة الأحد (28 فبراير) تم نقل العائلات إلى مركز احتجاز موجاليزا من قبل الشرطة. لا يوجد أي أساس قانوني لاحتجازهم ولم يتم تقديم أي معلومات عن المدة التي يحتجزون فيها. لم يتم إبلاغهم إلى أين هم ذاهبون ، وعندما سُئلت الشرطة ، قالوا انهم سينقلون إلى المخيم ، وسيسكنون بعد ذلك. هذا لم يحدث حتى الآن

.

بالإضافة إلى عمليات الإخلاء الجماعية التي تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة ، فإن المنظمات غير الحكومية الأصغر التي توفر الإسكان تحذو حذوها لطرد الأشخاص أثناء التنقل. يبدو أن هذا يرجع جزئيًا إلى الضغط المتزايد من قبل الحكومة اليونانية على المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الهجرة ، وجزئيًا ، قد يعكس التغييرات في نهج الجهات الفاعلة / المقاربات المؤسسية الأكبر للهجرة واللجوء في اليونان. مع ازدياد دفء الطقس وتخطيط وتنفيذ المزيد من عمليات الإخلاء ، هناك قلق متزايد من أن المئات إن لم يكن الآلاف سينامون في الشوارع هذا الربيع والصيف.

*Achillion - <اشيليون>

ساموس: حظر سفر غير قانوني وتنميط عنصري

منذ إدخال تدابير كوفيد -19 في نوفمبر 2020 ، تم فرض قيود على السفر على جميع الأراضي اليونانية. على الرغم من هذه القيود ، فإن ساموس ، على عكس باقي المنطقة الإدارية لشمال بحر إيجة ، قد تم استبعادها صراحة بحظر السفر ، بسبب "حالة الطوارئ" التي كانت سارية منذ الزلزال الذي بلغت قوته 6.6 درجة في 30 أكتوبر.
بالنسبة إلى ساموس ، يعني هذا الإعفاء أن المستندات الداعمة ، مثل إثبات العنوان أو الإقامة الدائمة أو سبب السفر ، غير مطلوبة للسفر داخل وخارج الجزيرة. ومع ذلك ، كانت هناك حوادث متعددة لحظر سفر غير قانوني فُرض على أفراد داخل مجتمع اللاجئين والمهاجرين. الأشخاص الذين يتمتعون بوضع اللاجئ والذين لديهم الحق القانوني في مغادرة ساموس ويرغبون في السفر الى البر الرئيسي لليونان عبر العبارة ، أجبرهم خفر السواحل اليوناني على إظهار المستندات الداعمة عند السفر ، وفي النهاية مُنعوا من ركوب العبارة على الرغم من حيازتهم تذكرة صالحة.
بالإضافة إلى ذلك ، لم يتم تعويض التذاكر عندما مُنع الناس بشكل غير قانوني من مغادرة ساموس.

من المهم ملاحظة أنه لا توجد متطلبات مماثلة للمواطنين اليونانيين مواطني الاتحاد الأوروبي. هذا التفريق في معاملة السلطات تجاه اللاجئين والمهاجرين يشكل تمييزا مباشرا من خلال التنميط العنصري. ينتهك هذا التمييز وصول الأفراد إلى السلع والخدمات والحقوق وهو غير قانوني بموجب القانون اليوناني رقم 4443/2016 وتوجيه مجلس الاتحاد الأوروبي 2000/43 / EC.
التنميط العنصري ، كما يتجلى في حظر السفر غير القانوني المفروض على مجتمع اللاجئين والمهاجرين ، ينتهك أيضًا الحق في المساواة أمام القانون والحماية من التمييز. ومع ذلك ، تستمر هذه الممارسة حتى يومنا هذا ، على الرغم من الشكاوى الرسمية التي قدمتها الجهات القانونية الفاعلة في الجزيرة
.

تركيا

التطورات على الحدود البرية اليونانية التركية

سياج على الحدود اليونانية التركية (المصدر: جسور) في

في نهاية شهر كانون الثاني (يناير) ، تم الانتهاء من بناء السياج الجديد على الحدود البرية بين اليونان وتركيا ، والذي في البداية أعلنته الحكومة اليونانية فيفي أغسطس 2020. في أكتوبر / تشرين الأول 2020 ،متحدث باسم الحكومة حدد أن السياج الشائك الذي أقيم في عام 2012 محصن بسياج جديد أعلى أقيم خلف السور القديم. وقد تم ذلك على امتداد 10 كيلومترات حول معبر كاستانيز / بازاركول الحدودي ، حيث تقطعت السبل بآلاف الأشخاص في مارس 2020 عقب الخلاف حول اتفاق الاتحاد الأوروبي وتركيا. بالإضافة إلى ذلك ، تم الآن تركيب نظام مراقبة ، بما في ذلك الكاميرات الحرارية. حتى الآن ، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان التمديد المخطط بطول 26 كم للسياج قد اكتمل الآن. وفي الوقت نفسه ، لا يزال الجزء الأكبر من الحدود200 كيلومتر بدون سياج ، مقسمًا جغرافيًا بواسطة/طولها البالغ نهر ايفروس ميريتش.

على الرغم من إقامة السياج الجديد ، فقد زادت المعابر بشكل ملحوظ خلال الشهر الماضي ، وهو ما يُعتقد أنه بسبب الطقس الأكثر دفئًا. بعد ذلك ، سجلت الفرق الميدانية العاملة في المنطقة زيادة بأكثر من s> لـ < بي في أم أن الضعفين في عمليات الإعادة من اليونان إلى تركيا.و كان استخدام جزر/إيفروس و ميريتش (انظر 11.6) ، الموصوف في تقرير نوفمبر ، حاضرًا باستمرار في الشهادات من فبراير. وفي الوقت نفسه ، فإن التورط المزعوم لموظفي فرونتكس (انظر 11.2) الذين كانوا حاضرين أثناء عمليات الإرجاع القسري في المنطقة والمشاركة فيها كان حاضرًا في العديد من الشهادات التي تم جمعها طوال شهر فبراير. يوضح هذا استمرار الاتجاه الذي تم توثيقه بشكل متزايد في الجزء الأخير من عام 2020 من قبل أعضاء
.< بي في أم أن >

حين أن العديد من المجموعات تشير إلى أن قوات الحدود التركية ما زالت لا تمنع العبور إلى اليونان في كثير من الأحيان و على إنها تسهل العملية في كثير من الأحيان ، ابلغ بعض الأشخاص من مجمعات العبور في نهر ايفروس و ميريتش عضو < بي في أم أن > جسور أن محاولتهم لتسلق السياج على الحدود البرية قد أحبطت من قبل القوات التركية. افادت إحدى المجموعات انها نجحت في تسلق السياج ولكن الجنود اليونانيين ألقوا القبض عليهم بعد فترة وجيزة. وفي تطور جديد ، لم يتم احتجاز هذه المجموعة فيما بعد (كما هو الحال في معظم الحالات) ، بل تم إعادتها مباشرة عند المعبر الحدودي الرسمي في
.كاستاني / بازاركول

مسرد التقارير ، فبراير 2021

في فبراير 2021 ، جمعت < بي في أم أن > شهادات 44 مرة معارضة ، أثرت على 1133 شخصًا أثناء التنقل. وكان من بين المتضررين من هذه الحوادث رجال ونساء وأطفال مع أولياء أمور وأطفال غير مصحوبين بذويهم. كما أنهم يمثلون مجموعة سكانية واسعة ، بما في ذلك أشخاص من أفغانستان وبنغلاديش وباكستان وإيران والمغرب وتونس والجزائر وفلسطين وسوريا والعراق وكردستان والصومال وتشاد.

- 10 pushbacks
(لصربيا (1 سلسلة من سلوفينيا، 2 من كرواتيا، و 4 من المجر، و 3 من رومانيا
- 18 pushbacks
(إلى البوسنة والهرسك (3 سلاسل من سلوفينيا، و 15 من كرواتيا
- 7 pushbacks
(إلى اليونان (1 من إيطاليا ، 3 من ألبانيا ، 1 من مقدونيا ، وسلسلة واحدة من صربيا
- 9 pushbacks
(عمليات إرجاع قسري إلى تركيا (كلها مباشرة من اليونان

	الحادث	المسجلة	الديمغرافية	المجموعة
	المجر إلى صربيا			
1.1	4 فبراير	5 فبراير	أفغانستان	8
1.2	7 فبراير	13 فبراير	المغرب	1
1.3	17 فبراير	20 فبراير	أفغانستان	2
1.4	27 فبراير	27 فبراير	أفغانستان ، إيران	30
	رومانيا إلى صربيا			
2.1	30 يناير	2 فبراير	إيران ، أفغانستان	10
2.2	23 يناير	31 يناير	أفغانستان ، باكستان	17
2.3	1 فبراير	3 فبراير	أفغانستان	18
	سلوفينيا إلى صربيا			
3.1	27 يناير	29 يناير	أفغانستان	5
	كرواتيا إلى صربيا			
4.1	3 فبراير	5 فبراير	أفغانستان	3
4.2	4 فبراير	5 فبراير	أفغانستان	3
	سلوفينيا إلى البوسنة والهرسك			
5.1	24 يناير	13 فبراير	المغرب	1
5.2	6 يناير	2 فبراير	بنغلاديش	20
5.3	2 فبراير	23 فبراير	المغرب	4
	كرواتيا إلى البوسنة والهرسك			
6.1	9 فبراير	18 فبراير	إيران وأفغانستان	7
6.2	18 يناير	8 فبراير	إيران	3
6.3	28 يناير	9 فبراير	أفغانستان وباكستان	6
6.4	30 يناير	3 فبراير	المغرب	3
6.5	2 فبراير	21 فبراير	أفغانستان	14

6.6	80	أفغانستان ، باكستان ، إيران	9 فبراير	2 فبراير
6.7	2	الجزائر	17 فبراير	3 فبراير
6.8	10	أفغانستان ، باكستان	9 فبراير	6 فبراير
6.9	5	أفغانستان ، باكستان	9 فبراير	7 فبراير
6.10	6	بنغلاديش	10 فبراير	9 فبراير
6.11	40	أفغانستان ، باكستان	18 فبراير	13 فبراير
6.12	4	أفغانستان ، باكستان	16 فبراير	15 فبراير
6.13	4	المغرب	17 فبراير	16 ديسمبر
6.14	4	بنغلاديش	20 فبراير	4 نوفمبر
6.15	5	أفغانستان	27 فبراير	26 فبراير
	إيطاليا إلى اليونان			
7.1	1	أفغانستان	17 فبراير	14 فبراير
	ألبانيا إلى اليونان			
8.1	11	سوريا ، المغرب ، الجزائر ، تونس	16 فبراير	18 يناير
8.2	40	المغرب، الجزائر	25 فبراير	19 فبراير
8.3	50	فلسطين، سوريا، مصر، سوريا، الجزائر، المغرب	3 مارس	20 فبراير
	صربيا إلى اليونان			
9.1	25	المغرب	فبراير 3	يونيو 15
	شمال مقدونيا إلى اليونان			
10.1	6	تونس	25 يناير	15 يناير
10.2	4	المغرب ، الجزائر ، تونس	15 فبراير	12 فبراير
	اليونان إلى تركيا			
11.1	4	فلسطين ، الصومال	9 فبراير	27 يناير
11.2	60	أفغانستان ، باكستان ، فلسطين ، سوريا ، المغرب ، تونس	5 فبراير	4 فبراير
11.3	100	أفغانستان ، باكستان ، بنغلاديش ، فلسطين ، سوريا ، العراق ، المغرب ، تونس ، الصومال ، تشاد	10 فبراير	5 فبراير
11.4	120	سوريا ، الجزائر	15 فبراير	11 فبراير
11.5	17	أفغانستان ، فلسطين ، سوريا ، المغرب ، الجزائر	13 فبراير	12 فبراير
11.6	50	أفغانستان ، سوريا ، المغرب ، الجزائر ، السودان ، كردستان	17 فبراير	16 فبراير
11.7	140	أفغانستان ، سوريا ، المغرب ، الجزائر ، تونس	18 فبراير	17 فبراير
11.8	130	، سوريا ، العراق ، المغرب ، الجزائر	20 فبراير	18 فبراير
11.9	60	أفغانستان ، سوريا ، المغرب ، الجزائر	19 فبراير	18 فبراير

هيكل الشبكة

لمتابعة المزيد من شبكة مراقبة العنف الحدودي ، تحقق من موقعنا على الإنترنت للحصول على أرشيف الشهادات بالكامل والتقارير الشهرية السابقة والأخبار المنتظمة. لمتابعتنا على وسائل التواصل الاجتماعي ، تابعنا على
Twitter handle: Border_Violence
وعلى
Facebook.
لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير أو المزيد حول كيفية المشاركة ، يرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني على
mail@borderviolence.eu.
للطلبات الصحفية والإعلامية ، يرجى الاتصال ب
press@borderviolence.eu.

Border Violence
Monitoring Network